

الجمع فيجمع بين اخنوخ في نكاح أو
 وطى بذلك أو في نكاح لأحديهما ووطى
 بذلك للأخرى بالاجماع لقوله تعالى
 وأن يجتمع بين الاثنین سوا كائنا
 من نسب أم من رضاع والمعنى فيه
 قطعية الرحم ولو روي بذلك فأن
 الطبع يتغير بخلاف جميعها في الملك
 بلا وطي فإنه جائز بالاجماع لأن
 الملك قد يقصر به غير الوطي ولهذا
 يجوز إن جلدك من لا يجال له كخنته
 بخلاف النكاح وله وطي ابنتها نشأ
 فأن وطي واحدة منهما ولو في الرب
 حرمت الأخرى عندنا وعند الخابلية
ويستحب تحريمها حتى يجرم الأولي علي
 نفسه بأزالة ملك كبيع ولو لبعضها
 أو اعتاق أو هبة ولو لبعضها مع
 قبض بأذن في الهبة **ويستحب** طيها